### تراجعت لتلتقط أنفاسها بعد صعود قوي هذا الأسبوع

# أسعار النفط تتحول هبوطاً وسط ضغوط يفرضها «كورونا»

تحولت أسعار النفط الخام نزولا بعد ارتفاع في بداية تعاملات، وسط ضغوطات متواصلة يفرضها فيروس كورونا عالميا، خاصة لدى الولايات المتحدة وأسواق رئيسة في أوروبا وآسيا.

وتتأثر أسعار النفط بشكل متزايد بالأرقام الصاعدة للإصابات الجديدة بالفيروس عالميا، ما يضع ضغوطا على الأسواق باحتمالية فرض قيود من شأنها خفض الطلب على الخام.

وعند الساعة (09:10 ت.غ)، تراجعت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم نوفمبر، بنسبة 0.49 بالمئة أو 32 سنتا إلى 70.06 دولارا للبرميل.

كما تراجعت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم أكتوبر بنسبة 0.43 بالمئة أو 29 سنتا إلى 67.25 دولارا للبرميل.

وكانت الأسعار ارتفعت في بداية الجلسة بنسبة 0.18 بالمئة بالنسبة لخام برنت، و0.20 بالمئة للخام الأمريكي.

وتجاهلت أسعار النفط بيانات أولية صدرت، بشأن تراجع مخزونات الخام في الولايات المتحدة، بمقدار 1.6 مليون برميل، فيما تصدر خلال وقت لاحق البيانات الرسمية، عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

# محافظ «ساما»: تعديل بعض مواد نظام مراقبة شركات التأمين يدعم الرقابة عليها

فهد المبارك

قال محافظ البنك المركزي السعودي «ساما»، الدكتور فهد بن عبدالله المبارك، إن موافقة مجلس الوزراء على تعديل بعض مواد نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني تأتي ضمن الجهود المستمرة؛ لدعم استدامة واستقرار القطاع المالي، وتعزيز المراكز المالية لشركات التأمين، ودعم الإشراف والرقابة على قطاع التأمين.

وأضاف في بيان، أن التعديلات تعزز هذه التعديلات من دور البنك المركزي في حفظ حقوق المؤمن لهم والمستفيدين والمستثمرين.

ويأتي هذا التعديل بعد مقارنة النظام السابق مع أفضل الممارسات في عدد من دول مجموعة العشرين، وغيرها من الدول الرائدة في مجال التأمين، بالإضافة إلى الرجوع إلى المبادئ الرئيسة الصادرة عن الهيئة الدولية لمشرفي التأمين، التي تضع معايير عامة لأعمال الرقابة على التأمين؛ مما سيرفع من مستوى الحوكمة ونسبة الالتزام لدى الشركات العاملة في قطاع التأمين، وبالتالي زيادة إنتاجيتها ومساهمتها في الناتج المحلي.

وأوضح محافظ «ساما»، أن التعديلات التي طرأت على النظام ستدعم البيئة الممكنة لقطاع التأمين بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030، وتقوي من البنى التحتية، وتحفّز الابتكار في المنتجات والخدمات التأمينية، كما ستتيح الفرصة أمام الشركات العاملة في القطاع إلى تحسين تجربة العميل، ورفع الوعي التأميني لديهم؛ مما سينعكس إيجابًا على تمكين الأفراد والشركات من إدارة المخاطر.

# تونس تتحصل على 740 مليون دولار من «النقد الدولي»

تلقت تونس ما قيمته 740 مليون دولار، من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي، في إطار التوزيع العام لمخصصات أقرها الأخير مطلع الشهر الجاري.

جاء ذلك، بحسب مسح أعدته «الأناضول»، استنادا إلى بيانات تونس لدى صندوق النقد، أظهر أن البلاد تملك 522.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بسعر 1.416 دولارا للوحدة.

أعلنت المديرة العامة لـ«النقد الدولي» كريستالينا جورجيفا، بدء سريان أكبر توزيع لمخصصات حقوق السحب الخاصة في تاريخ الصندوق بقيمة تعادل نحو 650 مليار دولار.

ووافق مجلس محافظي صندوق النقد مطلع أغسطس الجاري، على توزيع عام لما يعادل 650 مليار دولار من وحدات حقوق السحب الخاصة (456 مليار وحدة) على أعضائه، لدعم السيولة العالمية.

وحقوق السحب الخاصة «SDR»، أصل احتياطي دولي مدر للفائدة أنشأه الصندوق عام 1969، كعنصر مكمل للأصول الاحتياطية الأخرى للبلدان الأعضاء.

يأتي ذلك، بينما تسعى تونس إلى التوصل لبرنامج جديد مع صندوق النقد، حيث بدأت محادثات منتصف مايو / أيار الماضي، بهدف الحصول على قرض بقيمة 4 مليارات دولار، لكن المحادثات توقفت بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تعيشه البلاد.

وسيمكن دعم «النقد الدولي»، من توفير سيولة إضافية للاقتصاد التونسي، وسيساهم في زيادة الاحتياطي من العملة الصعبة، الذي تراجع بعد تسديد تونس أكثر من مليار دولار الشهر الماضي.

وبلغ احتياطي العملة الأجنبية 19.731 مليار دينار (7 مليارات دولار) حتى 10 أغسطس الماضي.

# «النقد الدولي»: تمويل فوري للأردن بـ206 ملايين دولار

وافق صندوق النقد الدولي، على تمويل فوري للأردن بقيمة 206 ملايين دولار، تشكل شريحة من قرض ممتد بقيمة 1.3 مليار دولار يصرف على 4 سنوات.

وقال الصندوق في بيان إن «موافقة مجلسه التنفيذي على شريحة القرض الجديدة للأردن جاءت بعد استكمال فريق من الصندوق المراجعة الثانية لبرنامج إصلاح تنفذه المملكة باتفاق معه».

وأوضح الصندوق في البيان إنه «باستكمال المراجعة الثانية سيكون 206 ملايين دولار، متوفرة للأردن على الفور».

بالشريحة الجديدة، يصل إجمالي مدفوعات صندوق النقد الدولي للأردن منذ بداية عام 2020 إلى 900 مليون دولار.

وتشمل هذه المدفوعات، 400 مليون دولار، صرفت في مايو 2020، بموجب أداة التمويل السريع، وفقا للصندوق. وفي 25 مارس 2020، وافق صندوق النقد، على قرض ممتد للأردن بقيمة 1.3 مليار دولار، موزع على شرائح تصرف على مدى 4 سنوات. ويعادل إجمالي القرض 270 بالمئة من حصة الأردن في صندوق النقد الدولي.

وقال الصندوق «يساعد الدعم المالي الذي يقدمه إلى الأردن على مواجهة التحديات، وتقوية ميزان المدفوعات وتحفيز الدعم من شركاء آخرين، حيث سيمكن المملكة من التعامل مع الأثر الاقتصادي والاجتماعي لفيروس كورونا».

ويرى صندوق النقد الدولي، إن «استمرار التقدم في الإصلاحات الهيكلية بالأردن لا يزال ضروريا لضمان تعاف دائم وشامل، بما في ذلك إصلاحات في قطاع الكهرباء، وتحسين بيئة الأعمال».

# «إسكوا»: الدول العربية تلقت 37.3 مليار دولار من «النقد الدولي»

أعلنت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، أن الدول العربية تلقت 37.3 مليار دولار من إجمالي 650 مليار دولار من حقوق سحب خاصة أتاحها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء.

جاء ذلك ضمن دراسة للمنظمة الأممية بعنوان «حقوق السحب الخاصة والدول العربية: تمويل التنمية في عصر كورونا وما بعده».

وحقوق السحب الخاصة «SDR» هي أصل احتياطي دولي مدر للفائدة أنشأه الصندوق في 1969، كعنصر مكمل للأصول الاحتياطية الأخرى للبلدان الأعضاء، يرتكز على سلة عملات دولية تتألف من الدولار الأمريكي والين الياباني واليورو والجنيه الإسترليني واليوان الصيني.

وذكرت المنظمة أن «هذا التوزيع الأكبر منذ إصدار هذه الحقوق كاحتياط دولي من العملات الأجنبية، وهذه الفرصة التمويلية غير المسبوقة تستدعي تبني مقاربات جديدة للحكومات لتعظيم الافادة منها».

وأوضحت «اسكوا» أن السعودية حصلت على أكبر حصة بين بلدان المنطقة من التوزيعات الجديدة، بقيمة 13.7 مليار دولار.

وأشارت المنظمة الدولية إلى أن السعودية والإمارات استأثرتا وحدهما بحصة تساوي حصص باقي البلدان العربية مجتمعة.

وحصل لبنان، الذي يواجه أزمة مالية غير مسبوقة، على 865 مليون دولار، تعادل 2 بالمئة من احتياطاته التي تشارف على النفاد. وفقا للدراسة، حصلت سوريا، التي بات 80 بالمئة من سكانها يعيشون تحت خط الفقر، على 390 مليون دولار.

في حين حصل اليمن، حيث يحتاج أكثر من 20 مليون نسمة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية والحماية، على 660 مليون دولار.

ودعت الأمينة التنفيذية لـ«إسكوا» رولا دشتي، في الدراسة، إلى «توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة نحو البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، من دون أي كلفة، خصوصا للمنطقة العربية التي تضم 37بالمئة من النازحين ونصف عدد اللاجئين في العالم».

# صادرات ألمانيا إلى الصين تهبط 3.9 بالمئة في يوليو

قال مكتب الإحصاءات الألماني إن صادرات البلاد إلى الصين انخفضت للمرة الأولى في قرابة عام في يوليو، لتهبط 3.9بالمئة على أساس سنوي إلى 8.4 مليار يورو (9.9 مليار دولار).

وهذا أول انخفاض في الصادرات إلى الصين، ثاني أكبر سوق للمبيعات الألمانية خارج الاتحاد الأوروبي، منذ أغسطس آب 2020، وهو أكبر تراجع منذ مايو 2020، حين هيمنت الموجة الأولى من جائحة فيروس كورونا على العالم.

وزادت الصادرات الألمانية للولايات المتحدة 15.3بالمئة إلى 10.8 مليار يورو وفقا لما ذكره مكتب الإحصاءات.

وفي سياق متصل، كشف مسح اليوم أن ثقة الشركات الألمانية تراجعت لثاني شهر على التوالي في أغسطس إذ أصبحت توقعات الشركات أكثر تشاؤما بشأن الشهور المقبلة في أكبر اقتصاد أوروبي بفعل زيادة الإصابات بكوفيد- 19 واختناقات الإمدادات.

وقال معهد إيفو إن مؤشره لمناخ الأعمال تراجع إلى 99.4 من قراءة معدلة بالخفض عند 100.7 في يوليو. وأشار استطلاع أجرته رويترز لآراء محللين إلى قراءة عند 100.4 في أغسطس.

وقال رئيس معهد إيفو، كليمنس فوست في بيان: «خيم (التشاؤم) على المعنويات في الاقتصاد الألماني مجددا. اختناقات الإمداد للمنتجات الوسيطة في الصناعات التحويلية والمخاوف بشأن زيادة أعداد الإصابات تفرض ضغوطا على الاقتصاد».

# «قطر للبترول» ترسي عقد أعمال هندسية بمشروع توسعة حقل الشمال

أعلنت شركة قطر للبترول، منح عقد رئيسي للهندسة والتوريد والإنشاءات، في مشروع توسعة حقل الشمال (أكبر حقل غاز في العالم) لشركة تكنيكاس ريونيداس الإسبانية.

وأضافت الشركة (حكومية) في بيان،، أن الشركة الإسبانية ستقوم بجميع الأعمال الهندسية والإنشائية المطلوبة لتوسعة مرافق تخزين وتحميل المنتجات السائلة من المكثفات والبروبان والبيوتان.

كما ستقوم بتوسيع مرافق استيراد أحادي الإيثيلين غلايكول، في مدينة راس لفان الصناعية (شمال)، وغيرها من المرافق وخطوط الأنابيب التي تخدم مشروع توسعة حقل الشمال.

و»تكنيكاس ريونيداس» هي شركة مختصة في مجال المقاولات العامة، ويقع مقرها في العاصمة الإسبانية مدريد، وتختص بتزويد خدمات الهندسة والإنشاءات لقطاع النفط والغاز. وحسب البيان، ستدعم هذه المرافق خطي إنتاج الغاز الطبيعي المسال الجديدين في مشروع حقل الشمال الجنوبي.

وسيرفع مشروع حقل الشمال الشرقي طاقة قطر الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن سنويا إلى 110 ملايين طن سنوياً.

في حين سيرفع مشروع حقل الشمال الجنوبي الطاقة الإنتاجية من 110 ملايين طن سنوياً إلى 126 مليون طن سنوياً.

و»قطر للبترول»، شركة مملوكة للحكومة القطرية ومسؤولة عن مختلف الاستثمارات في مراحل صناعة النفط والغاز داخل البلاد وخارجها.

# الهند تجمع 81 مليار دولار من تأجير أصول عامة

تعتزم الحكومة الهندية جمع 6 تريليونات روبية (81 مليار دولار) من خلال تأجير مشروعات بنية تحتية مملوكة للدولة خلال السنوات الأربع المقبلة بهدف تمويل الإنفاق الاستثماري الحكومي بدون الضغط على المالية العامة.

وبحسب الخطة التي أعلنتها وزيرة المالية الهندية نيرمالا سيترامان في نيودلهي، فإن الحكومة تعتزم تأجير مجموعة من الأصول منها طرق وخطوط قطارات وخطوط أنابيب لنقل الغاز إلى شركات القطاع الخاص. وأشارت وكالة بلومبرغ إلى أن هذه الخطة تتفق مع السياسة الاستراتيجية لرئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بشأن خصخصة الأصول الحكومية، التي تستهدف استمرار وجود الدولة في عدد محدود من المجالات ونقل القطاعات الأخرى إلى القطاع الخاص.

وتستهدف هذه الخطة توفير أموال ميزانية الحكومة لإنشاء مشروعات البنية التحتية، في حين تتيح للمستثمرين الدخول إلى قطاعات جديدة مثل السكك الحديدية التي ما زالت تحتكرها الدولة حتى الآن.

وقالت سيترامان إنه «من الواضح تماما ضرورة زيادة الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية. وما يفعله برنامج تسييل الأصول اليوم هو الانتقال بمثل هذه الأصول إلى مرحلة جديدة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص». وأضافت أن ملكية هذه الأصول ستظل في يد الحكومة، مشيرة إلى أن مشغلي القطاع الخاص سيلتزمون بإعادتها إلى الدولة بعد انتهاء فترة التأجير المتفق عليها.

وفي سياق ذي صلة بالانفتاح الاقتصادي، تدرس الهند السماح للاستثمار الأجنبي المباشر في شركة «لايف إنشورنس» للتأمين على الحياة، بحسب مصدر مطلع، وهو ما من شأنه أن يمكن مستثمرا أجنبيا من شراء حصة كبيرة في الشركة المتجهة نحو طرح عام أولي.

وذكرت وكالة بلومبرغ، نقلا عن المصدر المطلع الذي طلب عدم الكشف عنه هويته نظراً لسرية المناقشات، أن أي استثمار استراتيجي سوف يكون عرضة لحد أقصى، رغم أنه من غير الواضح عند أي مستوى سوف يتم تحديده. وأضاف أن المشاركين في اجتماع سابق أوائل الشهر الجاري أشاروا إلى حد بنسبة 20 في المائة على الاستثمار الأجنبي المباشر في المصارف الحكومية.

ومن شأن السماح بالاستثمار الأجنبي المباشر في شركة «لايف إنشورنس» أن يتيح لمن يسمون المستثمرين الاستراتيجيين مثل صناديق التقاعد الكبيرة أو شركات التأمين المشاركة في الطرح العام الأولي.

# التعافى الاقتصادي في سويسرا يواجه خطر التعرض لتوقف مفاجئ

يواجه التعافى الذي تشهده سويسرا خطر التعرض لتوقف مفاجئ، في ظل عودة انتشار وباء كورونا في الولايات المتحدة والصين، وتعطيل مشكلات سلاسل التوريد للاقتصاد المعتمد على التصدير.

وذكرت وكالة «بلومبرج» للانباء، أن مؤشر ثقة المستهلك الصادر عن «كريدي سويس»، انخفض بنحو 51 نقطة في أغسطس، ليصل إلى سالب7.8 وكانت المرتان الوحيدتان اللتان انخفض فيها المقياس بشكل حاد، بعد الصدمة التي تعرض لها الفرنك السويسري في عام 2015، عندما ألغى البنك المركزي بصورة غير متوقعة، سقف عملته، وعند بداية ظهور الوباء في عام .2020 وفي ألمانيا المجاورة، تثبت الاختناقات التي يتعرض لها العرض أيضا، وجود مشكلة، كما كانت هي السبب وراء تراجع ثقة الأعمال الذي ورد في استطلاع .